سـيـاسـة

# الانتخابات الإسرائيلية وانعكاساتها على عملية السلام: المسار الفلسطيني


## د. محمود صدقى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة



**ملخص:**

تتناول هذه الدراسة ما يمكن تسميته بتابوهات تجاه عملية السلام؛ يتعلق إحداها بأن تغير الحكومة الإسرائيلية عقب انتخابات الكنيست يؤدى إذا ما تضمنت تلك الحكومة أنصارًا للسلام على غرار حزب العمل أو أحزاب ذات مرجعية اجتماعية إلى تطور في عملية السلام، أما الآخر فيقرن ما سبق بتوافر ولاية ثانية للرئيس الأمريكى ويقول أن تلك الولاية تتيح للرئيس الأمريكى حرية الحركة تجاه إطلاق مبادرات لعملية السلام؛ ولذلك دبجت تحليلات متعددة عقب اتفاق أوسلو عام 1992 والذي ترافق مع انتخابات الكنيست الثالثة عشر التي جرت في 23 يونيه الماضى 1992 واعتبرت بأنها استفتاء ايجابى على عملية السلام.


يمكن اعتبار ما سبق صحيحًا إلا إذا ما أدت كل ولاية ثانية للرئيس الأمريكى منذ 1992 إلى تحقيق 5 ٪ لصالح عملية السلام بشكل حقيقى مضروبا في 21 عاما من عملية سلام لا تنتهى ولم تحقق شيئًا ناهيك عن اقتران ذلك بالدور المزعوم لأنصار السلام داخل إسرائيل.

وفي ضوء ما سبق تناولت الدراسة عددًا من المحاور تتصل بالأبعاد الداخلية الإسرائيلية من خلال قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية، أحزاب الوسط التي تبدى اهتمام بالقضايا الاجتماعية يعظم القضايا الخارجية، سيناريوهات الحكومة الإسرائيلية المرتقبة. كما تتناول المحددات الدولية من خلال تناول تأثير الدور الأمريكى، والدور المكمل المتمثل في الدور الأوروبي الذي يمكن توصيفه رغم كل محاولات الإصلاح الأوروبي بأنه استمرار لعدم الفاعلية، ومحددات الدعم العربي لعملية السلام وتأثير الربيع العربي.

تمت انتخابات الكنيست التاسعة عشرة في ظل متغيرات دولية وإقليمية وداخلية؛ ورغم أن المتغيرات الدولية لا ترتبط بتغيرات في هيكل النظام الدولى والدول القائدة فيه إلا أنها ارتبطت بولاية ثانية للرئيس باراك أوباما كرئيس للقطب الدولى الواحد وهو الولايات


رؤية تركية
2013 - 5
70 - 57

المتحدة وما يرتبط بذلك بمقولات فكاك الرئيس الأمريكى في الولاية الثانية من أسر اللوبى اليهودى في الولايات المتحدة وقيوده تجاه عملية السلام على المسار الفلسطيني.

أما المتغيرات الإقليمية فهى ترتبط بتفاعلات ثورات الربيع العربي سواء تلك التي شهدت تحولات ديمقراطية عقب الإطاحة بالنظم الديكتاتورية فيها كمصر وليبيا وتونس واليمن أو تلك التي ما زالت تشهد مراحلها الأولى نحو الإطاحة بالنظام الحاكم والتي تتمثل في الحالة السورية ناهيك عن إرهاصات اضطرابات في البحرين والكويت والعراق كما ترتبط التفاعلات الإقليمية التي واكبت الانتخابات الإسرائيلية بالملف النووى الإيرانى وتطوراته الراهنة والمستقبلية.

**أثير عقب الانتخابات الإسرائيلية أن تلك الانتخابات قد أفصحت عن تغير في أولويات الناخب الإسرائيلى نحو الاهتمام بالقضايا الداخلية كالسكن والصحة والرفاه الاقتصادية**

وفي الأخير فإن التفاعلات الداخلية الإسرائيلية التي ارتبطت بتلك الانتخابات فهى تتمثل فيما تردد عن تصاعد المطالب الاقتصادية والاجتماعية للإسرائيليين التي أفصحت عن نفسها العام الماضى غداة احتجاجات الإسرائيليين تجاه تقاعس الحكومة الإسرائيلية عن تلبية تلك المطالب التي ترتبط بقضايا الإسكان والرعاية الاجتماعية ناهيك عن تفاعلات فلسطينية تمثلت في حصول فلسطين على دولة مراقب بالجمعية العامة للأمم المتحدة وإتجاه نحو تحقيق مصالحة وطنية فلسطينية وتأثير ذلك على الشأن الفلسطيني.

لقد أثير عقب الانتخابات الإسرائيلية وما تمخض عنها من نتائج أن تلك الانتخابات قد أفصحت عن تغير في أولويات الناخب الإسرائيلى نحو الاهتمام بالقضايا الداخلية كالسكن والصحة والرفاه الاقتصادية وقد تمثل ذلك في صعود حزب «هناك مستقبل» لبائير لابيد على حساب قضايا الأمن والسياسة الخارجية التي يطرحها تحالف الليكود – إسرائيل بيتنا وأن تلك الانتخابات عززت تغير الخريطة السياسية الإسرائيلية نحو بروز دور أحزب الوسط على حساب اليمين القومى والدينى من ناحية وأحزاب اليسار من ناحية أخرى وما إذا كان ذلك سيؤثر سلبًا أو إيجابًا على الشأن الفلسطيني.

ومن جهة أخرى فإن هناك من رأى أن نتائج تلك الانتخابات وما سبقها وتلاها من توجهات لرئيس الوزراء المكلف نتنياهو بتشكيل حكومة موسعة تضم قوى من اليمين الدينى والقومى والوسط واليسار ستنعكس على مسار عملية التسوية خاصة فيما يرتبط ببعدها الرئيس وهو البعد الفلسطيني خاصة في ضوء اتجاه نتنياهو إسناد ملف المفاوضات مع الفلسطينيين إلى تسيبى ليفنى.

يرتبط بما سبق وفي ضوء نتائج انتخابات الكنيست التاسعة عشرة محاولة تبيان ما إذا كانت نتائج الانتخابات وما سيتمخض عنها من نتائج على مستوى تشكيل الحكومة وبرنامجها السياسي سيكون ذو مؤثر

نوعى تجاه قضية المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية من حيث طرح مبادرات جديدة وتوافر الإرادة السياسية لتفعيلها أم إعادة إنتاج مبادرات قديمة في ثوب جديد كما هو الحال في الخريطة السياسية الإسرائيلية التي تشهد في الفترة الأخيرة بابًا دوارًا لانتقال الزعامات السياسية من مواقع حزبية وسياسية لأخرى وتغيير أقنعة وقبعات لذات الشخص؟.

وفي ضوء ما سبق يتناول التقرير المحاور الآتية :

## 1 - قراءة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية :

شارك في الانتخابات الإسرائيلية للكنيست التاسعة عشرة التي أجريت يوم 22 يناير 31 قائمة حزبية (مقابل 33 في الانتخابات السابقة) غير أن12 قائمة منها فقط استطاعت أن تحصل على مقاعد في الكنيست، بتجاوزها نسبة الحسم المقررة وقدرها 2 ٪ من عدد الناخبين.

وقد بلغ عدد من له حق الاقتراع في هذه الانتخابات 5.656.133 ناخبا، وبلغت نسبة التصويت فيها 67.79 ٪ أي 3.834.136 ناخبا، وهي أعلى بنحو 2 ٪ من النسبة التي سجلت في الانتخابات السابقة (2009).

وتوزّعت - بحسب نتيجة الانتخابات - مقاعد الكنيست الـ120 على الأحزاب التالية: «ليكود بيتنا» (تحالف ليكود وإسرائيل بيتنا) 31 مقعدًا، و«هناك مستقبل» 19 مقعدًا، و«العمل» 15 مقعدًا، و«شاس»

| اسم الحزب | عدد المقاعد | النسبة من إجمالى الأصوات | مقارنة بالكنيست السابق (عدد المقاعد التي زادت أو نقصت) |
|---|---|---|---|
| الليكود – إسرائيل بيتنا | 31 | 23.32 | 11 – |
| هناك مستقبل | 19 | 14.32 | 19 + |
| حزب العمل | 15 | 11.39 | 7 + |
| البيت اليهودى | 12 | 19.12 | 7 + |
| شاس | 11 | 8.75 | 1 + |
| يهودت هاتوراه | 7 | | 2 + |
| الحركة | 6 | | 1 – |
| ميريتس | 5 | | 3 + |
| القوائم العربية الموحدة – الحركة العربية للتغيير | 5 | | صفر |
| الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة | 4 | | صفر |
| التجمع الوطنى الديموقراطي | 3 | | صفر |
| كاديما | 2 | | 19 – |

لليهود الشرقيين 11 مقعدًا، و«يهوديت هاتواره» لليهود الغربيين المتدينين 7 مقاعد، و«البيت اليهودي» 12 مقعدًا، و«الحركة» 6 مقاعد، و«ميريتس» 6 مقاعد، و«كاديما» مقعدان، والأحزاب العربية 11 مقعدًا (الجبهة 4، والقائمة العربية 4، والتجمع 3).

وقد دخل إلى الكنيست 47 عضوا للمرة الأولى، وبات فيه 27 امرأة مقابل 23 للكنيست الماضي، ضمنهم ثلاث نساء يتزعمن قوائم هنّ: شيلي يحيموفيتش زعيمة حزب العمل، وتسيبي ليفني زعيمة حزب «الحركة» بعدما تركت حزب «كاديما»، وزهافا غلئون زعيمة حزب «ميريتس» اليساري.

ويبين الجدول المقارن التالي عدد المقاعد التي حصلت عليها كل قائمة والنسبة المئوية للأصوات التي حصلت عليها مقارنة بانتخابات الكنيست السابق :

تتمثل الدلالات الأولية للجدول السابق في صعود حزب هناك مستقبل "يش عاتيد "كحزب يصنف على أنه من أحزاب الوسط في الخارطة السياسية الإسرائيلية وحلوله في المركز الثانى بعد تحالف الليكود – إسرائيل بيتنا كحزب قومى– دينى الذي خسر 11 مقعدًا مقارنة بالانتخابات السابقة. وصعد حزب العمل الذي كان الحزب الرابع خلال انتخابات الكنيست الماضية ليصل للمرتبة الثالثة وحصل على 15 مقعدًا مقابل 8 في الانتخابات السابقة.

إن استمرار كتلة الليكود – بيتنا كأكبر تكتل في الكنيست (التاسعة عشرة) رغم خسارتها 11 مقعد والصعود الكبير لحزب وسط هو "هناك مستقبل" ليحتل المرتبة الثانية في مقابل صعود لحزب يسارى وهو العمل للمرتبة الثالثة في الانتخابات الأخيرة مع احتفاظ التيار الدينى بموقع "رمانة الميزان" في الخارطة السياسية بل صعودهم النسبى

ليحتلوا 39 مقعدًا مقابل 28 في الانتخابات السابقة كل ذلك يجعلنا نفسر دلالات صعود حزب "هناك مستقبل" واحتلاله المرتبة الثانية في الكنيست ومدى استطاعته تغيير السياسة الداخلية والخارجية الإسرائيلية خاصة في مجال القضية الفلسطينية.

## 2 – أحزاب الوسط: اهتمام بالقضايا الاجتماعية يعظم القضايا الخارجية.

ترجع جذور بروز تجليات لما يمكن تسميته بأحزاب "الغاضبين أو أحزاب الوسط إلى بروز حركة "داش" في سبعينيات القرن الماضى وتحديدًا عام 1977 عقب هزيمة إسرائيل في حرب 1973 جراء تلك الهزيمة والتمييز بين السفارديم والإشكناز لصالح الأخير. و قد حمل السفارديم أو اليهود الشرقيين تبعات تلك الهزيمة لهذا التمييز وأنهم تحملوا الظلم الاجتماعى وسيطرة الإشكناز على عملية صنع القرار ولذلك أعلنت حركة داش أنها تولي أهمية للقضايا الداخلية وهو ما مكن الحركة من حصد 15 مقعدًا عام 1977 في أول انتخابات تخوضها. أما ثانى تجليات تلك الأحزاب فكان عام 1999 مع تمكن حزب "المركز" من الحصول على 7 مقاعد والذي رفع لواء القضايا الاجتماعية إلا أنه لم يتمكن من الحصول على مقاعد في انتخابات 2003 جراء فضائح نوابه وعلى رأسهم إسحاق موردخاي.

كانت التجربة الثالثة لتلك الأحزاب في عام 2003 بصعود حزب "شينوى" بزعامة يوسف ( طومى) لابيد والد زعيم حزب "هناك مستقبل" الحالى "يائير لابيد". و قد

تمكن يوسف لابيد من رفع مقاعد الحزب من 9 مقاعد عام 1999 إلى 15 مقعد عام 2003 بفعل رفع شعار تخليص إسرائيل من ابتزاز الأحزاب الحديدية لليهود المتشددين (حزبى شاس ويهودت هاتوراه) غير أن شينوى تخلى عن هذا المبدأ بشكل عملى عندما دخل الائتلاف الذي شكله شارون عام 2003 بمشاركة يهودت هاتوراه.

إن صعود حزب "هناك مستقبل" كحزب يصنف على أنه وسط الخارطة الإسرائيلية لا يمكن اعتباره تحولًا نحو إيلاء الاهتمام للقضايا الاجتماعية والاقتصادية الأولوية على حساب القضايا الأمنية والاستراتيجية وذلك لعدة اعتبارات في مقدمتها أن زعيم الحزب لابيد قد ذكر صراحةً "أن من كان يصوت لنتنياهو كان يعبر عن عدم ثقته في الفلسطينيين ولا يجب أن نلومه على ذلك فالفلسطينيون أثبتوا المرة تلو الأخرى أنهم غير جديرين بالثقة، إننا لا يجب أن نعيش معهم بل على العكس لابد من الانفصال عنهم..".

إن أوضح مؤشر على توظيف لابيد للتوجهات اليمينية للطبقة الوسطى من الصراع مع العرب والفلسطينيين، حقيقة أنه حرص على تنظيم المؤتمر التأسيسي لحزبه تحديدًا في مستوطنة "أرئيل" ثاني أكبر مستوطنة يهودية في الضفة الغربية؛ والتي تقع شمال غرب مدينة نابلس المحتلة.

علاوة على ذلك، فإن جملة المواقف التي عرضها لابيد، خلال الحملة الانتخابية تعتبر صدى لما يردده اليمين الإسرائيلي، فهو يؤكد على أنه في أية تسوية سياسية للصراع يتوجب على إسرائيل ضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية لها، علاوة على تأييده للبناء من أجل تلبية متطلبات الزيادة الطبيعية في عدد السكان في المستوطنات. ويؤكد لابيد على أن القدس "الموحدة" خارج إطار أية تسوية سياسية للصراع، ويشدد على رفضه الانسحاب من منطقة غور الأردن، التي تشكل 25 ٪ من مساحة الضفة الغربية، بسبب قيمتها الاستراتيجية لإسرائيل، علاوة على رفضه حق العودة للاجئين.

مواقف لابيد تعتبر صدى لما يردده اليمين الإسرائيلي، لكنه بخلاف الأحزاب التي تمثل اليمين المتطرف، معني بأن يتم التعاطي مع الصراع بشكل لا يؤثر على مكانة إسرائيل الدولية. بمعنى آخر فإن لابيد يحاول استخدام ورقة الاحتجاجات الكبيرة التي شهدتها إسرائيل خلال صيف عام 2011 على خلفية موضوعات اقتصادية واجتماعية وفي مقدمتها المطالبات بتوفير المساكن للإسرائيليين للضغط على الولايات المتحدة والمجتمع الدولى لعدم معارضة قيام إسرائيل بالتوسع الاستيطاني في المستوطنات القائمة التي تنهى فكرة حل الدولتين بشكل فعلى وتقضى على إمكانية أن تكون القدس الشرقية عاصمة لفلسطين فالمطالبات الاجتماعية التي يتبناها لابيد لا تتناقض مع توجهات اليمين الدينى والقومى إزاء تلك القضية بل يمكن اعتبارها إجراءًا مكملًا Procedure Complementary بحسبان أن رفع لواء تلك المطالبات يوفر الدعم الشعبى لتلك الممارسات التي ينتهجها نتنياهو.

**ترجع جذور بروز تجليات لما يمكن تسميته بأحزاب "الغاضبين أو أحزاب الوسط إلى بروز حركة "داش" في سبعينيات القرن الماضى**

## 3 – الحكومة الإسرائيلية : التغير الشكلى ومحددات الدور الأمريكى

إن التساؤل الثانى لتلك الدراسة المرتبط بما ستؤدى إليه تلك الانتخابات تجاه تشكيل حكومة موسعة وكيفية تشكيلها وقيام نتنياهو بإسناد ملف المفاوضات مع الفلسطينيين لتسيبى ليفنى وترديد الصحافة الإسرائيلية لمقولات ليفنى بقولها «سأدفع عملية السلام أو أنضم للمعارضة»، والتأثير المضاعف الإيجابى جراء هذا واقترانه بانضمام حزب وسط للحكومة على القضية الفلسطينية إنما هو تفاؤل نمطى على غرار كافة التحليلات العربية والغربية التي تقرن أى تغير في الائتلاف الحكومى الإسرائيلى بتغير في سياسات إسرائيل تجاه عملية السلام وإذا كان هذا صحيحًا من الناحية الشكلية إلا أنه غير دقيق من الناحية الموضوعية فالتغير يجب أن يكون نوعيًا وليس شكليًا بدليل أن تسيبى ليفنى عرضت برنامجًا سياسيًا لتلك المفاوضات المرتقبة وذكرت أنها ستجرى مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين بدون تدخل دولى على أساس: إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح بدون جيش ودون العودة لخطوط 1967، والحفاظ على الكتل الاستيطانية كما هي وأن هذه التسوية ستتم على ثلاث مراحل».

وهو ما يعنى أن ليفنى ستستمر في نفس السياسة الإسرائيلية المعنية باستنزاف الوقت من خلال تأكيدها على «المراحل الثلاث للتسوية» ووضع شروط مسبقة تنهى أى عملية تسوية من مضمونها «دولة منزوعة السلاح، عدم العودة لخطوط 4 يونيو 67، الحفاظ على الكتل الاستيطانية «على غرار خطة خارطة الطريق التي طرحت عام 2002 والتي تضمنت مراحل ثلاث وكانت من المفترض أن تفضى لدولة فلسطينية بحلول عام 2005 وهذا لم يحدث وعلى غرار اجتماع أنابوليس لعام 2007 الذي لم يتمخض عنه أية نتائج إيجابية. بل على العكس، فقد أعاد القضية الفلسطينية إلى فترة ما قبل أوسلو 1993 حين أعلن «بوش» عن نتيجة أنابوليس قائلًا إن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي قد توصلا إلى تفاهم من أجل الدخول في مفاوضات سلام عن طريق تنفيذ خارطة الطريق بالتحفظات الإسرائيلية. وجدير بالذكر أن إسرائيل قدمت 14 تحفظًا على خطة خارطة الطريق أفرغتها من مضمونها وجعلتها كمن ولد ميتًا، ورغم ذلك نجحت إسرائيل والولايات المتحدة في استخدامها لاستنزاف مزيد من الوقت لالتهام الأراضى الفلسطينية عبر سياسات استيطانية ممنهجة.

تتمثل سيناريوهات تشكيل الحكومة من حكومة علمانية صرفة تضم الأحزاب:

الليكود بيتنا (31 مقعدًا)، وهناك مستقبل (19 مقعدًا)، وحزب العمل (15 مقعدًا)، والحركة/ ليفني (6 مقاعد)، وميرتس (6 مقاعد)، وكاديما (2 مقعد)، أي تكون قاعدتها البرلمانية 79 مقعدًا أو الاستناد على تحالف الليكود – بيتنا وتحالف البيت اليهودي وهناك مستقبل واستثناء الأحزاب الدينية والإبقاء على حزب الحركة واجتذاب حزب كاديما بواقع 70 عضوًا في مواجهة 50 عضوًا للمعارضة.

**هناك عددًا من المؤشرات تبرز عدم حدوث تغير نوعى في الموقف الأمريكى ومنها تخلى الولايات المتحدة عن دعم دور الرباعية الدولية الذي قادته عام 2004 لإبعاد الأمم المتحدة عن القضية الفلسطينية**

إن تشكيل الحكومة وفق هذا السيناريو أو ذاك لن يؤدى لتغير نوعى تجاه القضية الفلسطينية بما يحقق الثوابت الفلسطينية من إقامة دولة فلسطينية مكتملة السيادة على خطوط 4 يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وعودة اللاجئين الفلسطينيين وفق مقررات الشرعية الدولية بحسبان أن حزب هناك مستقبل الذي يعول عليه في اهتمام إسرائيل بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية لن يؤدى لتثبيط إسرائيل عن الاهتمام بالقضايا الأمنية والاستراتيجية سواء بما يعنيه ذلك من عدم طرح مبادرات سلام جديدة أو انكفاء إسرائيل على قضاياها الداخلية بل كما ذكر من قبل أن سمو هذا الغايات الاجتماعية والاقتصادية التي تعتبر دعمًا لتوجهات اليمين الدينى والقومى نحو التشدد مع الفلسطينيين خاصة فيما يتعلق بالاستيطان كإحدى أهم القضايا في مسار التسوية مع الفلسطينيين، ناهيك عن أن انضمام حزب العمل لهذا الائتلاف وهو أمر متوقع لن يؤدى لمرونة تجاه القضية الفلسطينية بحسبان ميل اتجاه اليسار– الاشتراكى للانحراف نحو اليمين تدريجيًّا بهدف التماهي مع نزعة التشدد التي تهيمن على المجتمع والسياسة الإسرائيلية كما أن بقاء الأحزاب الدينية الحريدية في خانة المعارضة يوفر دعمًا غير مباشر للنظام الحاكم نحو استمرار اصطباغ السياسة الإسرائيلية بالبعد الدينى تجاه القضية الفلسطينية.

ويعزز ما سبق أيضًا اتجاه إسرائيل لتعظيم الحلول الأمنية وليس السياسية تجاه القضية الفلسطينية بدليل إعلان إسرائيل قبيل الانتخابات الإسرائيلية نجاح النظام الصاروخى الإسرائيلى المسمى بالقبة الحديدية والذي تكلف حتى الآن 100 مليون شيكل في الحد من الهجمات الصاروخية للفلسطينيين ولذلك أعلن أن هذا النظام نجح خلال عملية «عامود السحاب» في اعتراض 421 صاروخًا على إسرائيل من جملة 1506 بنسبة نجاح 84 ٪.

كما يعزز اتجاه إسرائيل للتشدد تجاه القضية الفلسطينية مقايضة تل أبيب الملف الفلسطيني بالملف الإيرانى فمعروف أن إسرائيل تضغط على واشنطن للهجوم العسكرى على إيران وأن الولايات المتحدة تكبح هذا التوجه

وبالتالي ليس هناك من حل لواشنطن سوى قيام أوباما في ولايته الثانية بالتماهي مع المناورات الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية والتضحية بضغط حقيقى للتوصل لتسوية على صعيد المسار الفلسطيني استنادًا على رضاء إسرائيل بالتوجهات الأمريكية تجاه إيران التي لا ترقى للطموحات الإسرائيلية بالهجوم العسكرى على منشآتها النووية بل تردد واشنطن أن الهدف الراهن هو السماح لطهران بامتلاك السلاح النووى مع عدم السماح لها باستخدامه.

البرهان الثالث على عدم حدوث التحول النوعى المرتقب تجاه القضية الفلسطينية هو أن القيادات الإسرائيلية تتبع سياسة الباب الدوار فرموز القيادات السياسية وصقورها موزعون في الكتل السياسية الإسرائيلية ويتنقلون من كتلة لأخرى وفي النهاية يتم إدماجهم في الحكومة والكنيست مثل أفيجدور ليبرمان، سيلفان شالوم، عوزى لندوا، موشيه يعلون، يوفال شتاينتس، عامير بيرتس، ميئير شطريت وعروف مواقفهم من القضية الفلسطينية.

يرتبط الدور المأمول للرئيس الأمريكى باراك أوباما في ولايته الثانية تجاه عملية السلام بعدد من القيود في مقدمتها دور اللوبي اليهودى في الولايات المتحدة وخاصة «منظمة إيباك» التي عقدت مؤتمرها خلال الأسبوع الأول من مارس الجارى وتحدث أمامها نتنياهو قائلًا أنه ينتظر زيارة الرئيس الأمريكى خلال ذات الشهر لإسرائيل للتحدث معه حول ثلاث قضايا وهى القضية الإيرانية والسورية وعملية السلام.

## 4 - محددات الدور الأمريكى:

حملت الولاية الأولى للرئيس الأمريكى باراك أوباما تفاؤلًا كبيرًا تجاه عملية السلام عززه خطابه الذي وصف بالتاريخى بجامعة القاهرة بمصر في 4 يونيو 2009 وقال فيه «إن السبيل الوحيد للتوصل إلى تحقيق طموحات الطرفين - يقصد الفلسطيني والإسرائيلى - يكون من خلال دولتين يستطيع فيهما الإسرائيليون والفلسطينيون أن يعيشوا في سلام وأمن وإن هذا السبيل يخدم مصلحة إسرائيل ومصلحة فلسطين ومصلحة أمريكا ومصلحة العالم، ولذلك سوف أسعى شخصيًا للوصول إلى هذه النتيجة، متحليًا بالقدر اللازم الذي تقتضيه هذه المهمة من الصبر والتفاني». وقد حدد التزامات الولايات المتحدة وموقفها بقوله «إن الالتزامات التي وافق عليها الطرفان بموجب خريطة الطريق هي التزامات واضحة. لقد آن الأوان، من أجل إحلال السلام، لكي يتحمل الجانبان مسؤولياتهما، ولكي نتحمل جميعنا مسؤولياتنا كذلك». وحدد التزامات الطرفين الفلسطيني والإسرائيلى؛ فرأى أن التزامات الطرف الفلسطيني تتمثل في أنه «يجب على الفلسطينيين أن يتخلوا عن العنف، إن المقاومة عن طريق العنف والقتل أسلوب خاطئ ولا يؤدي إلى النجاح.. الآن، على الفلسطينيين تركيز اهتمامهم على الأشياء التي يستطيعون إنجازها، ويجب على السلطة الفلسطينية تنمية قدرتها على ممارسة الحكم

من خلال مؤسسات تقدم خدمات للشعب وتلبي احتياجاته، إن تنظيم حماس يحظى بالدعم من قبل بعض الفلسطينيين ولكن على تنظيم حماس أن يدرك المسؤوليات التي عليه أن يتحملها، ويتعين على تنظيم حماس أن يضع حدًا للعنف وأن يعترف بالاتفاقات السابقة وأن يعترف بحق إسرائيل في البقاء حتى يؤدي دوره في تلبية طموحات الفلسطينيين وتوحيد الشعب الفلسطيني».

من جهة أخرى فقد حدد الرئيس أوباما في خطابه بجامعة القاهرة التزامات الجانب الإسرائيلي تجاه عملية السلام بقوله «يجب على الإسرائيليين الإقرار بأن حق فلسطين في البقاء هو حق لا يمكن إنكاره، مثلما لا يمكن إنكار حق إسرائيل في البقاء. إن الولايات المتحدة لا تقبل مشروعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية. إن عمليات البناء هذه تنتهك الاتفاقات السابقة وتقوض من الجهود المبذولة لتحقيق السلام. لقد آن الأوان لكي تتوقف هذه المستوطنات. كما يجب على إسرائيل أن تفي بما التزمت به بشأن تأمين تمكين الفلسطينيين من أن يعيشوا ويعملوا ويطوروا مجتمعهم. إن الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة والتي تصيب الأسر الفلسطينية بالهلاك لا توفر الأمن لإسرائيل، كما أن استمرار انعدام الفرص في الضفة الغربية لا يوفر لإسرائيل الأمن. إن التقدم في الحياة اليومية التي يعيشها الشعب الفلسطيني يجب أن يكون جزءًا هامًا من الطريق المؤدي للسلام، ويجب على إسرائيل أن تتخذ خطوات ملموسة لتحقيق مثل هذا التقدم».

لقد نبه الرئيس الأمريكى في خطابه في جامعة القاهرة في بداية ولايته الأولى إلى أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تفرض السلام رغم أن الولايات المتحدة قد عملت جاهدة على إخراج القضية الفلسطينية من نطاق الأمم المتحدة وتحديدًا مجلس الأمن بدعوى قيامها بدور الراعى لعملية السلام بأشكال مختلفة في مقدمتها مراوحة هذا الدور نحو أدوار وكيانات تسيطر عليها الولايات المتحدة وفي مقدمتها الرباعية الدولية؛ فلم يف الرئيس الأمريكى بتعهداته وما أثاره من آمال بخطابه الذي دشن به ولايته الأولى فلم يتخذ موقفا من مسلسل الاستيطان الإسرائيلى الذي قوض فكرة حل الدولتين الذي رفعه أوباما كشعار وتماهي مع الاشتراطات الإسرائيلية والقيود المسبقة التي أفرغت من خلالها أى مبادرة للحل السياسي للقضية الفلسطينية وفي مقدمتها خطة خارطة الطريق فالولايات المتحدة وإسرائيل أصرا على «وضع حد لما سموه بالعنف والاعتراف بالاتفاقات السابقة وأمن إسرائيل» بل وتخلت الولايات المتحدة وأوباما رويدًا رويدًا عن دعم السلطة الفلسطينية ووضعتها في مأزق الدفاع عن سلام وهمى بلا حوافز لدعم تيار يدعم العمل السياسي السلمى وقادت الولايات المتحدة محاولات لإجهاض محاولات الرئيس أبومازن في الحصول على عضوية الأمم المتحدة وتركته وحيدًا في مواجهة عمليات استيطانية سرطانية يومية في الأراضى الفلسطينية على الأرض، فقد شهد الشهر الأخير من عام 2012 إطلاق إسرائيل لمشاريع استيطانية لم يسبق لها مثيل.

**الولايات المتحدة قد عملت جاهدة على إخراج القضية الفلسطينية من نطاق الأمم المتحدة وتحديدًا مجلس الأمن بدعوى قيامها بدور الراعي لعملية السلام بأشكال مختلفة**

وطالت المخططات الاستيطانية المنطقة (E1) وهي واحدة من أماكن خاصة حول القدس لم يطرأ عليها أي تغيير منذ أكثر من 2000 عام، وكشفت إسرائيل عن عشرات المخططات للبناء في هذا المنحدر الواقع على الطريق المؤدي إلى الصحراء والبحر الميت. وفي حال نفذت إسرائيل مشروعها المذكور على أراضي الضفة الغربية، وهو فعليًا قيد التنفيذ، تكون إسرائيل قد أكملت عملية عزل القدس عن محيطها العربي، وقسمت أوصال الضفة الغربية مما ينهي مرة وإلى الأبد فرصة إقامة دولة فلسطينية ذات مقومات للبقاء ويقضي على حل الدولتين. كما أعلنت إسرائيل بوضوح أن أي تسوية يجب أن «تتضمن ضم منطقة الأغوار لمدة 40 عاما»، ما يعني قضم نحو 28 في المئة من أراضي الضفة الغربية المحتلة، إضافة إلى ضم الكتل الاستيطانية الرئيسية في الضفة، وتأجيل موضوع القدس إلى أجل غير مسمى. كما لم تتخذ الولايات المتحدة أي خطوات جادة لوقف سياسات نتنياهو لعقاب أبومازن على تقدمه للأمم المتحدة للحصول على العضوية لدولته فقام نتنياهو بتجميد الاتفاق الاقتصادي الوحيد مع الفلسطينيين وهو اتفاق باريس القاضي بقيام إسرائيل بإمداد السلطة الفلسطينية بأموال الضرائب التي تقوم بتحصيلها لصالح الفلسطينيين وتستفيد منها السلطة في دفع الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية وبناء مؤسسات السلطة.

ورغم تلك الخبرات المستفادة من ولاية أوباما الأولى إلا أن هناك من يعول على ولايته الثانية بتحقيق تقدم نوعي في عملية التسوية للقضية الفلسطينية على نحو ينهي قضايا الحل النهائي إلا أن هناك عددًا من المؤشرات والقيود تبرز عدم حدوث تغير نوعي في الموقف الأمريكي ومنها تخلي الولايات المتحدة عن دعم دور الرباعية الدولية الذي قادته عام 2004 لإبعاد الأمم المتحدة عن القضية الفلسطينية إلى خطوة أسوأ تتمثل في دور وهمي وحيد للولايات المتحدة في عملية السلام ولذا ذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية إنه مع المصادقة النهائية على تعيين تشيك هايجل، وزيرًا للدفاع في الإدارة الأمريكية، ستنتهي الإدارة من تشكيل الرباعية التي ستقود السياسة الخارجية الأمريكية في السنوات الأربع القادمة، والتي تشمل بالإضافة إلى هايجل، الرئيس باراك أوباما ونائبه، جوزيف بايدن، ووزير الخارجية جون كيري.

## 5 – الدعم العربي لعملية السلام وتأثير الربيع العربي

تشير التقديرات إلى تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول العربية فرغم أنّ ملفات الصراع العربي – الإسرائيلي لم

د. محمود صدقي

تتصدر قائمة أولويات الثورات العربية في مرحلتها الأولى، إلا أنّ كل التحليلات والقراءات كانت تنطلق، على نحو أو آخر، من أنّ إسرائيل ستكون في نهاية المطاف هي الخاسر الأكبر من ثورات «الربيع العربي»، تليها الولايات المتحدة الأمريكية. وثمة اعتقاد راجح بأنّ الثورات العربية جعلت إسرائيل على الصعيد الإقليمي تدرك تمامًا أنّ «الربيع العربي» سيؤسس لنظام عربي جديد متماسك وقوي، وسيقلب معادلة القوة الإسرائيلية، وسيضعف تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، لاسيما أنّ الثورات العربية أحدثت خلخلة في نماذج القيم والعلاقات السياسية السائدة بما سيؤثر في صياغة جيوسياسية جديدة في المستقبل إلا أن تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول العربية وتفجر مشكلاتها الداخلية يوفر في حقيقة الأمر ميزتين لإسرائيل؛ أولهما استمرار ادعاء إسرائيل بأنها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط واستمرار الدعم الأمريكى لها، ثانيهما استفادة إسرائيل من تلك الصعوبات الداخلية في الدول العربية في استمرار سياساتها الاستيطانية وتقويض حل الدولتين بدون ضغط إقليمى عربي.

يدعم ما سبق ما أشارت إليه تقديرات حديثة أنه يلاحَظ أن أغلب دول الربيع العربي ستستمر في المعاناة من تراجع أرصدة المالية العامة (يُتوقع أن تصل في 2013 إلى تراجع بقيمة 8 ٪)، تراجع الحسابات الجارية الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض حاد في

**كل التحليلات والقراءات تنطلق من أنّ إسرائيل ستكون في نهاية المطاف الخاسر الأكبر من ثورات «الربيع العربي»، تليها الولايات المتحدة الأميركية**

الاحتياطيات الدولية الرسمية (ويُتوقع أن تنخفض بنسبة 4,6 ٪ خلال عام 2013)، استمرار تردد المستثمرين في الدخول لدول الربيع العربي نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتشير المؤشرات التي نشرها صندوق النقد الدولي إلى أن مصر هي البلد العربي الذي سيعرف تزايدًا في نسبة البطالة خلال عام 2013، وهو أمر مثير للقلق لاسيما لمركزية مصر في البنية الإقليمية العربية، استمرار ارتفاع أسعار الغذاء في دول الربيع خلال عام 2012، ورغم احتمال تراجع أسعار النفط كما أشرنا في عام 2013، إلا أن أسعار الغذاء بل ووفرتها لا تزال في دائرة الأزمة في أغلب دول الربيع العربي ولذا فإن معدل النمو في عام 2013 قد لا يتجاوز 3.25 ٪ وهي نسبة لا تكفي لامتصاص القدر الكافي من البطالة، مع الأخذ في الاعتبار أن معدل التضخم قد يبقى في حدود 8.6 ٪ في هذه الدول، بل إن بعضها مثل سوريا عرف ارتفاعًا خلال عام 2012 يصل إلى 48 ٪. وفي النهاية من المتوقع ارتفاع مستوى الدَّيْن العام إلى أكثر من 70 ٪ من إجمالي الناتج المحلي العربي،

وهو ما يعني أن حدود القدرة على الاستدانة تتقلص تدريجيًّا لدى دول الربيع تحديدًا.

## 6 - الدور الأوروبي : استمرار عدم الفاعلية

بدأ السعى الأوروبي لبلورة رؤية أوروبية موحدة The process of forming a united European view من الصراع العربي الإسرائيلى في عام 1971 عندما ضغطت فرنسا على الدول الأعضاء في الجماعة لتبنى موقف موحد وانتهى هذا الأمر إلى صدور تقرير شومان (Schuman Paper) الذي تضمن الدعوة لانسحاب إسرائيلى كامل من الأرضى المحتلة، والدعوة لتدويل القدس، وحق الاختيار للاجيئين العرب إما بالعودة لوطنهم أو قبول التعويض.

تسارعت وتيرة السعي الأولى لتطوير مؤسساتها الاتحادية خاصة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بدءًا من اتفاقية ماستريخت عام 1992 انتهاء باتفاقية لشبونة الإصلاحية غير أنه ظهور عدم قدرة اتفاقية لشبونة حتى الآن على إحداث تطور في مجال علاقات الاتحاد الخارجية وفي القضايا الدولية خاصة تلك المتصلة بالشرق الأوسط في التقرير الذي أصدره البرلمان الأوروبي في أبريل عام 2011 لتقييم التطور في تطبيق السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي بعد عام من دخول اتفاقية لشبونة حيز النفاذ؛ فقد أكد هذا التقرير أنه بالرغم من التطور الذي أحدثته اتفاقية لشبونة في مجال الفعل الخارجي للاتحاد الأوروبي واستحداث منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية وفق منظور مؤسسى يستند على وجود إدارة للشئون الخارجية EEAE تقع في مناط اختصاص الممثل الأعلى الذي نيط به تنسيق كافة الجهود والإجراءات والأدوات الخاصة بالاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بالاتحاد في مجال السياسة الخارجية والأمنية وأن يتقدم بالاقتراحات التشريعية الخاصة بهذه السياسية إلا أن التطورات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط عقب اندلاع الثورات العربية قد كشفت عن عدة جوانب من القصور في تطبيق اتفاقية لشبونة وفي الهياكل المؤسسية المنوط بها إدارة الفعل الخارجي للاتحاد الأوروبي وهو ما ينصرف بطبيعة الحال في كثير من تبعاته على موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية التي شهدت جمودًا في أطر التحرك الدولى لدفع عملية السلام على المسار الفلسطيني منذ وصول نتنياهو لرئاسة الوزراء وقت تفاؤل بزخم دولى على هذا المسار مع حدوث تطورين هما فوز الرئيس الأمريكي بارك أوباما بالرئاسة عام 2009 واتجاه الاتحاد الأوروبي إبان تلك الفترة لنقلة جديدة في مسيرة تطوره عبر الاتجاه نحو إحياء الدستور الأوروبي عبر إقرار اتفاقية جديدة هي اتفاقية لشبونة كصيغة معدلة للدستور تضع الاتحاد في المجال الدولى كأحد اللاعبين الدوليين المهمين خاصة في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية للاتحاد والتي تمثل مجاله الاستراتيجى وفيها منطقة جنوب وشرق المتوسط.

وقد تبدى القصور الذي رصده تقرير البرلمان الأوروبي – والذي يطال تعامل الاتحاد مع القضية الفلسطينية في القصور الهيكلي – للإدارة الجديدة المعنية بالفعل الخارجي وهي إدارة الشئون الخارجية EEAS وعدم اشتمال تنظيم تلك الهيئة (provisional) (organisation chart of the EEAS على كافة الوحدات والإدارات المعنية بإدارة الأزمات وتخطيطها (crisis response planning and programming)، ومنع الصرعات وإجراءات بناء السلام (conflict prevention and peace building).

أما القصور الآخر الذي رصده التقرير فهو عدم قدرة الدول الأعضاء على اتخاذ "موقف مشترك "في عدد من القضايا ويضاف إليه قصور آخر لا يعترف به الأوروبيون وهو الشراكة مع الولايات المتحدة والتي مازال ينظر لها الأوروبيون – ورغم تأكيدهم على الاستقلال الاستراتيجي – على أنها تمثل الدور المكمل لتوجهاتهم على مستوى الفعل الخارجي وهو ما يجعل الاتحاد في كثير من الأحيان يعول على دور هذا الشريك أي الولايات المتحدة ليقوم بالدور الأول ليكتفي الاتحاد بالدور الثاني أو الأدوار التبعية المساندة كالإجراءات الاقتصادية والفنية أو التعويل على القوة الناعمة من خلال رعاية فعاليات ثقافية ودبلوماسية واحتضان مبادرات" شعبية" مشتركة نابعة من شعوب المنطقة بالإضافة على ممثلين إسرائيليين. ولذلك فمنذ تولى الرئيس أوباما وخطابه في جامعة القاهرة الشهير الذي أكده فيه التزامه "بمبدأ حل الدولتين" فقد اكتفى الأوروبيون بدور الإجراء المكمل للدور الأمريكي عبر الإجراءات والبرامج المشار أليها ولم يعقدوا العزم حتى تاريخ تلك الدراسة على تفعيل العمود الثالث من نشاطات الاتحاد الأوروبي المتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في مجال دورهم في القضية الفلسطينية تفعيلًا ينم عن تأثير الزخم الأوروبي المتعلق بالزخم الاتفاقي والمؤسسي للاتحاد الذي يبتغى تحسين الفعل الخارجي للاتحاد في ضوء تأكيد أوروبي مستمر في كافة وثائقه الداعية للتطوير والإصلاح المؤسسي على أنه ينبغي للاتحاد أن يواكب في حركته الخارجية التغيرات الدولية المتسارعة التي تشهد تحولًا في القوة وبزوغًا لفاعلين دوليين ليمكنه الحفاظ على مصالحه وقيمه ومواجهة التحديات والمخاطر، ورغم أن القضية الفلسطينية هي جوهر الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط تلك المنطقة المركزية للمصالح الأوروبية فإن الأداء الأوروبي ما زال رغبة تنقصه القدرة.

يضاف إلى ما سبق من قيود على الدور الأوروبي تجاه عملية السلام ما تعانيه أوروبا من أزمات اقتصادية تجعلها تنكفئ على معالجة القضايا الاتحادية الداخلية ناهيك عن تغير أولوياتها نحو مجابهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تنبع من عدم الاستقرار في منطقة جنوب المتوسط جراء تداعيات الربيع العربي.